بأنه «كاذب» ولا «علاقة له بالسلام»، وأن شامير يحاول، من خلاله، «ضرب الانتفاضة وتقسيم الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ٦/٤/١٩٨٩). وأكد خلف ان التجربة التي تمّت سنة ١٩٦٧ لا تزال ماثلة؛ لذلك، «نحن نرحب بالانتخابات، ولكن ليس في ظل الاحتلال. ونقول أهلاً وسهلاً بالانتخابات باشراف دولي في الداخل والخارج» (مقابلة مع صلاح خلف، القبس، الكويت، ١٢/٤/١٩٨٩).

الجبهة الديمقراطية، من جهتها، اعتبرت مشروع شامير نوعاً من «إحياء مشروع الحكم الذاتي». وأكد حواتمة رفض جبهته لأية انتخابات تجرى قبل انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ومجيء قوات دولية حتى يتمّ الانتخاب بحرية تحت إشراف الأمم المتحدة؛ أمّا قبل رحيل الاحتلال، فلا انتخابات. وأضاف: «نحن جرّبنا الانتخابات تحت الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٧٦؛ وفاز مؤيدو م.ت.ف. والجميع انتهوا بين قتيل وجريح ومطرود وتمّ تعيين مجالس بلدية وقروية بديلة من المجالس المنتخبة. النتيجة تقول: في ظل الاحتلال لا قيمة لأية انتخابات، لأن المحتل قادر على إلغائها، كما فعل مع انتخابات ١٩٧٦ (مقابلة مع نايف حواتمة، الحرية، ٢٣/٤/١٩٨٩).

الى ذلك، ذهب بعض الأوساط الصحافية إلى أن التصور الفلسطيني لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة يتألف من ثلاث مراحل: انسحاب القوات الاسرائيلية؛ ثم إجراء الانتخابات تحت اشراف دولي، يتم بعدها اختيار فريق فلسطيني، توافق عليه المنظمة، للتفاوض مع إسرائيل، خلال فترة تمتد سنتين، يتمّ خلالها بناء جو من الثقة، تعتقد واشنطن بضرورته؛ وفي مرحلة ثالثة، يصار إلى التفاوض بين المنظمة واسرائيل لتحديد مستقبل الأراضي المحتلة، في اطار التسوية النهائية (الشرق الأوسط، ١٩/٤/١٩٨٩).

وأكدت أوساط دبلوماسية دولية انه ومع استمرار الانتفاضة، فليس من المحتمل اجراء انتخابات في الأرض المحتلة، دون موافقة م.ت.ف. ورأت تلك الأوساط أن الحكومة الاسرائيلية وم.ت.ف. والدول العربية الرئيسة وواشنطن ولندن، كلها متشجعة الى الانتخابات، على الرغم من أن الوقت مبكر جداً للتحدث عن التفاؤل. غير أن تطورات عدة أدت إلى تغيير الوضع الدبلوماسي، وهي أن الحكومة الاسرائيلية وم.ت.ف. تقدمتا بمقترحات متداخلة فيها أشياء مشتركة. «فكلتاهما تتصوران انتخابات في الأراضي المحتلة، ولكنهما تختلفان على ما سيتبع مثل هذه الانتخابات، وذلك على الرغم من أن م.ت.ف. رفضت الخطة الاسرائيلية، وأن إسرائيل تجاهلت خطة م.ت.ف. الاّ أن ذلك يعني أن كلا الجانبين لم يستبعد نوعاً من الحل الوسط (القبس، ٢٧/٤/١٩٨٩؛ نقلاً عن التايمز، بدون ذكر تاريخ النشر).

الى ذلك، رأت أوساط صحافية فلسطينية أن الادارة الأميركية تفكر في حلّين: ١ ـ إنسحاب القوات الاسرائيلية من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، على أن تطلق اسرائيل على هذا الانسحاب اسم «إعادة توزيع أو نشر القوات»، وقد سبق لشامير أن أبدى استعداداً للاقدام على مثل هذه الخطوة؛ ٢ ـ تأييد إشراف مناسب على الانتخابات، وربما يشارك في هذه العملية أعضاء من الكونغرس الأميركي وآخرون من الكنيست الاسرائيلي وجهات أجنبية أخرى (جلال الأحمد الأفق، نيقوسيا، ٢٧/٤/١٩٨٩). وعلّلت أوساط دبلوماسية دولية أسباب الرفض الفلسطيني المشروط لمبادرة شامير، بحرص م.ت.ف. على التأكيد أن الانتخابات ما هي إلاّ خطوة أولى نحو الانسحاب الاسرائيلي، وليست غاية بحد ذاتها. كما أن الرفض الفلسطيني يتيح للمنظمة الطلب من الولايات المتحدة تقديم تعهداتها بـ «السماح للهيئات المنتخبة في الداخل ببدء المفاوضات حول الانسحاب الاسرائيلي بعد انتخابها مباشرة، وليس بعد فترة طويلة من التهدئة» (القبس، ١٧/٤/١٩٨٩، نقلاً عن الايكونومست، بدون ذكر تاريخ النشر).

سميح شبيب